موسى يعتبر السيسي الأقرب للفوز بالرئاسة باكتساح وشفيق مستعد للانسحاب لصالحه إذا ترشح

القاهرة ـ وكالات: أكد عمرو موسى، المرشح الرئاسي السابق والقيادي بجبهة الإنقاذ، أن الشعب المصري يريد الآن رئيساً للجمهورية يتصف بالحسم والبتر، مشيرا إلى أن هذه الصفات تنطبق على الشخصيات العسكرية، وأن الفريق أول عبدالفتاح السيسي، هو الآن أكثر الناس شعبية في مصر، وفي حال ترشحه للرئاسة سيفوز باكتساح وبنسبة تزيد على 75٪، وربط موسى هذا المزاج العام للمصريين باستمرار حالة الإرهاب وظهور الخلايا النائمة، أما إذا تغيرت الأمور فإن اختيار رئيس مدني سيكون مهما.

عمرو موسى

القيادي بجبهة الإنقاذ يتوقع حصول الفريق على 75٪

وأضاف موسى بحسب «بوابة الشروق» أن جماعة الإخوان المسلمين كانت في «ملكوت آخر» قبل 30 يونيو ولم تستشعر الخطر الذي تواجهه، وبسبب أخطائها تراجعت شعبيتها وشعبية تيار الإسلام السياسي الذي أكد أنه تلقى ضربة على المستوى الإقليمي والدولي، واصفا إياها بأنها طعنة ليست مميتة لكنها مؤثرة ولن ينجو منها أو يستعيد قوته قبل عقود.

وعلق موسى على اختلاف تصريحات قادة الغرب عموما وأميركا تحديدا تجاه الأحداث في مصر قائلا: إنها نظرية البنايـة، فأميركا مثل العمارة، فهناك الكونغرس والإعلام والجيش والمؤسسات الاقتصادية وليست مجرد رئيس فقط، وفي نهاية الأمر الكل يعود لهذه العمارة، ففي الممارسة تختلف الأحاديث، لكن هناك خطا يربط بين كل هذه الأحاديث، ومن يفهم الأميركيين يرى هذا الخط، فأميركا لها مصالح كبيرة وتجيد التواصل مع الجميع، مع الإخوان وقياداتها والشوارع والميادين، هي «سياسة اضرب ولاقي»، واختلاف مستوى الاتصالات وأحيانا مضمونها يثير البلبلة وهي إحدى الوسائل الديبلوماسية.

أحمد شفيق

من جهته، أكد المرشح الرئاسي السابق الفريق أحمد شفيق أنه سيخوض تجربة الترشح للرئاسة من جديد، في حالة تلقيه «تكليفا من الشعب»، لكنه استدرك وقال «إذا خاض الفريق أول عبدالفتاح السيسي الانتخابات الرئاسية المقبلة فستكون له الأولية المطلقة»، مؤكدا في الوقت ذاته أنه سيكون على رأس الداعمين له.

في سياق آخر، كشف شفيق عن أن اللواء أحمد عبدالجواد نائب مدير الأمن الوطني السابق قام بتسجيل مكالمة له مع وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم، مشيرا إلى أن هذا سبب الإطاحة به.

وأوضح شفيق أنه اعتذر للواء محمد ابراهيم وزير الداخلية على مكالمته له لظنه أنه تابع لجماعة الإخوان وذلك عقب ثورة 30 يونيو.

من ناحية أخرى، رأى أن محاولة اغتيال وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم وما يقوم به من وصفهم بالإرهابيين من ترويع للمواطنين هدفه خلق حالة من عدم الاستقرار في مصر، متوقعا في الوقت ذاته أن هذه الأعمال قد تستمر 4 أشهر أخرى.

ودعا الفريق شفيق الشعب المصري في حوار أجرته معه قناة دريم أمس الاول إلى عدم التظاهر وترك قوات الأمن تقوم بدورها حتى تتمكن من القبض على المخالفين وحرصا على عدم تعرض هذه المسيرات والمظاهرات إلى أي اعتداء مسلح من قبل الخارجين عن القانون، لاسيما وأنها ستكون مستهدفة.

وشدد شفيق في الوقت ذاته على أن الملايين التي خرجت في 30 يونيو، للمطالبة بعزل الرئيس السابق محمد مرسي من الحكم، كانت كافية من أجل عودة الأمن والاستقرار من جديد للبلاد.

وقال «بعض الأجهزة السيادية اضطرت لمسايرة الرئيس السابق محمد مرسي، وجماعة الإخوان ثم راقبتهم وتجسست عليهم حينما هددوا الأمن القومي المصري، مشيرا إلى أن هناك العديد من الشرفاء في الأجهزة السيادية كانوا يكشفون كل ما يضر المجتمع».

كما رأى الفريق شفيق أن هناك شخصية مصرية تعمل على تقسيم مصر مثلما حدث في الاتحاد السوفييتي سابقا على يد غورباتشوف، معتبرا أن قضاء مصر على مشروع الإخوان أدى لمنع حدوث تقسيم البلاد.

وحول الإعفاء عن القيادي بجماعة الإخوان المسلمين خيرت الشاطر وحسن مالك أثناء توليه منصب رئيس الوزراء، قال شفيق انه كان لابد أن يتم ذلك ولو عاد به الزمن لفعل ذلك أيضا، ولكنه الآن يعيد التفكير في ذلك الأمر.

تصريحات رئيس لجنة الـ50 حول دستور جديد تثير الجدل و«النور» يعتبرها خروجاً عن خارطة الطريق

القاهرة ـ وكالات: تزامنا مع عقد لجنة الخمسين لتعديل الدستور المصري برئاسة عمرو موسى، ثاني جلساتها صباح أمس لمناقشة لائحة العمل الداخلي للجنة، والتي تقدم بها عضوا اللجنة د.جابر نصار ومني ذو الفقار، رفض د.يونس مخيون رئيس حزب النور ما أعلنه موسى، من أن عمل اللجنة أقرب إلى إعداد دستور جديد، معتبراً أن هذا التصريح يعد خطيرا.

وأضاف مخيون في تصريح عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أن هذا يخالف ما تم إعلانه في خارطة الطريق من أن عمل اللجنة هو تعديل بعض مواد الدستور المعطل، معتبرا أن تصريح عمرو موسى يعتبر خروجا عن المهمة التي كلفت بها اللجنة، وأكد أن في هذا الأمر بعد إهدارا لإرادة الشعب المصري الذي أيد دستور 2012 بأغلبية الثلثين.

وتساءل مخيون قائلا «إذا كان دستور 2012 استمر العمل في إعداده ستة أشهر، ومع ذلك اتهمت الجمعية السابقة بسلقه واختطافه، فكيف يتسنى لهذه اللجنة عمل دستور خلال شهرين».

وأضاف مخيون «أرجو من عمرو موسى باعتباره رئيسا للجنة الخمسين أن يعلن مهمة اللجنة بوضوح من خلال خارطة الطريق التي التزم بها».

وفي نفس السياق صرح عضو الهيئة العليا بحزب «النور» م.صلاح عبدالمعبود بأن كل الخيارات مطروحة في حالة المساس بمواد الهوية في الدستور، وقال «إن الحزب سيتخذ في حينها القرار المناسب»، وأوضح أن لجنة الخمسين شكلت من أجل تعديل دستور 2012 وليس كتابة دستور جديد طبقا لخريطة الطريق التي اتفقت عليها القوى السياسية، وتم الإعلان عنها من قبل من مؤسسة الرئاسة.

من جانبه، أعلن عامر الوكيل المتحدث باسم «تحالف ثوار مصر» عدم ترحيبه باختيار عمرو موسى رئيسا للجنة الـ 50 لتعديل الدستور، مؤكدا أنه سعى شخصيا لدى عدد من أعضاء اللجنة لتجنب الوجوه القديمة التي شاركت في نظامي مبارك والإخوان فمصر غنية بمفكريها وسياسييها، وأن اختيار موسى يدعم نظرية العودة لنظام مبارك وكان يجب تجنب هذا الأمر.

الجيش المصري يقوم بتجريف 20 منزلا على الحدود مع غزة تمهيدا لانشاء منطقة عازلة (أ.ف.ب)

عمرو موسى يخاطب الرئاسة لعقد اللجنة خارج مقر «الشورى»

وقال الوكيل في بيان أصدره الاتحاد «انه رغم عدم ارتياحنا لاختيار رئيس اللجنة إلا أننا على تواصل مع الأعضاء وسنتعاون مع اللجنة ونقدم مقترحاتنا خلال أيام قليلة لعلهم يستفيدون منها ولا يكررون معنا ما فعله الإخوان عندما استمعوا لنا، ثم وضعوا دستورهم الخاص الإقصائي».

وكان موسى أكد بعد انتخابه رئيسا للجنة الخمسين لتعديل الدستور على أن الدستور الجديد سيرسخ الديموقراطية الحقيقية والتعددية، إضافة إلى أنه سيكرس الفصل بين السلطات.

من ناحية أخرى أثارت المادة الرابعة من اللائحة الداخلية للجنة الخمسين لتعديل الدستور ونصها «تعقد اللجنة جلساتها بمقر مجلس الشورى ويجوز انعقادها بمكان آخر باقتراح من هيئة مكتبها وتكون لها أمانة فنية تشكل بقرار من الأمين العام لمجلس الشورى لمعاونة اللجنة في أعمالها وتنفيذ قراراتها»، جدلا بين أعضائها بشأن حق اللجنة في عقد اجتماعها في مقر آخر خلاف مقر مجلس الشورى والذي ورد بالقرار الجمهوري الصادر بتشكيل اللجنة، وانتهى الجدل بأخذ رأي رئاسة الجمهورية حول مدى جواز ذلك.

جاء ذلك بعد أن اعترض شوقي علام مفتي الجمهورية وعضو اللجنة، وقال انه ليس من حق اللجنة تغيير مكان انعقادها، مطالبا بحذف هذه الجملة من المادة الرابعة، وهو ما أيده المستشار محمد عبد السلام ممثل الأزهر قائلا: «إن تغيير المكان قد يعرض لجنة الخمسين للطعن القضائي لأن الإعلان الدستوري فوض لرئيس الجمهورية فقط تحديد مقر انعقاد اللجنة»، مقترحا أن يشار في نص المادة الرابعة على أنه «في حالة الضرورة نطلب من رئيس الجمهورية إصدار قرار بعقد جلسات اللجنة في مقر آخر».

فيما عقب على المقترح سامح عاشور نقيب المحامين قائلا: «هناك بعض الظروف القهرية التي يمكن أن تحدث وتتسبب في تعطيل عمل اللجنة ومنها محاصرة المجلس»، وتابع متسائلا: «هل ننتظر هذا الظرف ويتعطل عملنا أم ننعقد في أي مكان».

وحسم موسى رئيس اللجنة هذا الجدل بتعليق هذه المادة لحين مخاطبة رئاسة الجمهورية لأخذ رأيها حول هذه المادة، تخوفا من حدوث أي مخالفات على القرار الجمهوري أو الإعلان الدستوري.

«الداخلية المصرية» تشكك في تبني «أنصار بيت المقدس» لمحاولة اغتيال وزير الداخلية

القاهرة ـ وكالات: أكد مصدر أمني رفيع المستوى بوزارة الداخلية قيام الأجهزة المعنية بالوزارة بتحليل البيان الذي أعلنته «جماعة أنصار بيت المقدس »بسيناء حول تبنيها المحاولة الفاشلة باغتيال اللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية.

وقال المصدر الأمني في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط: إن بيان جماعة أنصار بيت المقدس يثير الشكوك حول مدى مصداقيته، خاصة وأنه جاء بعد أربعة أيام من وقوع الحادث الإرهابي، مشيرا إلى أنه من المحتمل أن يكون صحيحا وربما يكون لتضليل أجهزة البحث لإبعادهم عن العناصر الحقيقية المنفذة للعملية الإرهابية.

وأضاف أن البيان ربما يكون ردا على العملية الواسعة التي تقوم بها القوات المسلحة والأجهزة الأمنية بسيناء وما حققته من نجاحات مبهرة في ملاحقة العناصر والجماعات الإرهابية.

وشدد المصدر الأمني على استمرار أجهزة البحث والمعلومات بوزارة الداخلية في خططها الأمنية بتعقب المتهمين بالضلوع في المحاولة الفاشلة لاغتيال وزير الداخلية، مبينا أن هناك العديد من المعلومات المهمة التي ستتخذ لدى أجهزة الأمن بعد قيامها بتكثيف جهودها في أعقاب الحادث لتحديد الجناة وضبطهم، حيث تم ضبط حوالي 80 شخصا من المشتبه فيهم، وجار مناقشتهم حاليا.

وكانت الجماعة الجهادية التي تطلق على نفسها «أنصار بيت المقدس» وتتمركز في شبه جزيرة سيناء، قد تبنت التفجير الذي استهدف وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم كما جاء في بيان نشر على مواقع جهادية.

العودة يشغل «تويتر» بـ«رؤيا» قيل إنها للسيسي

دبي ـ وكالات: دار جدل عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» حول تغريدة للداعية السعودي سلمان العودة، تحدث فيها عن «رؤيا» غامضة لشخصية مصرية عملت بمنصب ملحق عسكري في الخليج، إذ اعتبر مغردون أن الداعية المقرب من تيار الإخوان يغمز من قناة وزير الدفاع المصري عبدالفتاح السيسي.

وقال العودة في تغريدته عبر تويتر: «كان ملحقا عسكريا في عاصمة خليجية ورأى رؤيا فسرها له أحد جلسائه: سيكون لك شأن ببلدك، فرد الرائي: مستحيل ماحيحصلش رد المعبر: سيحصل ولن يطول».

ويبدو من التغريدة أن العودة، تعمد أن تكون غامضة، فلم يذكر اسم صاحب الرؤيا، وإن كان قد تعمد وضع رده باللهجة المصرية، كما لم يوضح طبيعة رد مفسر الرؤيا، وما إذا كان يقصد بكلمة «لن يطول» بأن وقوعها سيكون قريبا أو أن الفترة التي سيكون فيها لصاحب الرؤيا شأن في بلاده لن تكون طويلة.

وأثارت التغريدة الجدل بين متابعي العودة، المعروف بانتقاده الشديد لعزل الرئيس محمد مرسي، وفي هذا الإطار قال: «MMAbalkhail12h» «هذا الكلام لا يليق منك، تقصد السيسي، ولا تذكر المصدر أو لا تستطيع، فتبدو كمن يؤلف كلاما وأنت أنزه من أن يقال عنك ذلك».

أما «Abdullah Alkulibi» فقد تدخل مؤكدا حصول الحادثة عبر القول: «نعم هذا صحيح ومعبر الرؤيا هو الشيخ خلف». ما دفع العودة إلى الرد بنفسه سائلا المغرد: «يعني أنت سمعت القصة من قبل؟ فأنا سمعتها من شخص آخر ليس هو الشيخ خلف».

فرد Abdullah Alkulibi معقبا: «بل هو الشيخ خلف وفيها تفصيل، والتأويل كان منذ سنوات، ومع الأحداث ترقبنا تنصيبه وبالفعل صدقت الرؤيا».

يشار إلى أن وزير الدفاع المصري، الفريق أول عبدالفتاح السيسي، الذي يقود أيضا القوات المسلحة، سبق له شغل عدة مناصب خلال مسيرته المهنية، وبينها منصب ملحق عسكري لبلاده في المملكة العربية السعودية.

الشيخ الداعية سلمان العودة

الأمن يضيق الخناق على الإخوان بالمحافظات ومداهمات لأماكن اختباء القيادات

القاهرة ـ وكالات: استمرت المداهمات الأمنية لأماكن اختباء عناصر جماعة الإخوان في مختلف المحافظات، فيما واصلت النيابات إصدار قراراتها بالحبس للمضبوطين على ذمة التحقيق في قضايا العنف وإتلاف المنشآت وتعطيل المؤسسات.

وتمكنت الأجهزة الأمنية بالجيزة من ضبط 11 متهما من أنصار الرئيس المعزول د.محمد مرسي، متهمين بالمشاركة في إحراق عدد من المنشآت الحكومية، منها مجلس مدينة الصف، ومركزا شرطة الصف والوراق.

يأتي ذلك بعد استهداف ومداهمة قوة مشتركة من إدارة البحث الجنائي والأمن العام والأمن المركزي لمقر اختباء تلك العناصر بمدينة الصف وعدد من القرى التابعة لها.

وفي الشرقية، ألقت الأجهزة الأمنية القبض على أستاذين بكلية الطب بجامعة الزقازيق، من عيادتهما الخاصة، وقال د.أحمد جابر الحاج الأستاذ بطب الزقازيق وأمين لجنة الاعلام بحزب الحرية والعدالة بالشرقية ان السلطات الأمنية ألقت القبض على د.محمد عوض الله اخصائي الأنف والأذن والقيادي بجماعة الإخوان بمدينة مشتول السوق من داخل عيادته الخاصة، كما تم القبض على د.محمد عثمان أستاذ العظام بطب الزقازيق، علما بأن الأخير لا ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين أو التيارات الإسلامية.

ونفى مصدر أمني بالسويس بحسب «بوابة الشروق» ما اعلنته جماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة بالمحافظة، أن الأهالي بقرية العمدة تصدوا لمحاولة قوات الأمن تفتيش منزل عبدالفتاح برعي، بالجماعة المتهم بالتحريض على العنف.

وأكد المصدر الأمني أن الرواية التي نشرها الإخوان عبر صفحاتهم الرسمية على مواقع التواصل الاجتماعي ملفقة وغير حقيقية، مؤكدا أن أعضاء الإخوان بالسويس نشروا خلال الفترة الماضية العديد من الأخبار الملفقة والكاذبة. وداهمت قوات الشرطة والجيش في الفيوم منازل قيادات إخوانية وعناصر مطلوب ضبطها وإحضارها بقرارات من نيابات الفيوم لاتهامهم بارتكاب أعمال عنف واقتحام وإحراق مراكز وأقسام الشرطة وسرقة محتوياتها والاعتداء بالضرب على الضباط والأفراد.

وقررت نيابة الفيوم حبس 7 من قيادات جماعة الإخوان 15 يوما على ذمة التحقيق في الاتهامات الموجهة لهم باقتحام أقسام الشرطة ومبنى مديرية الأمن والمنشآت الحكومية والعامة والتعدي بالضرب والقتل على ضباط وأفراد الشرطة.

وأمر المستشار محمد بسيوني المحامي العام لنيابات بني سويف بحبس القيادي الإخواني محمد حسين مرزوق، نقيب المهندسين بالمحافظة، 15 يوما على ذمة التحقيقات، بعد أن وجهت له النيابة تهم القتل والشروع فيه، وتخريب المنشآت، وتهريب المساجين من قسم شرطة بني سويف، والانضمام إلى جماعة تعمل على تعطيل الدستور والقانون.

وقد اعترف المتهم بأنه عضو في جماعة الإخوان المسلمين، وعضو بحزب الحرية والعدالة ولكنه لا يعتنق الأفكار التي تدعو للعنف بحسب أقواله لوكيل النيابة.

تأجيل إعادة محاكمة العادلي في قضية غسيل الأموال إلى 9 أكتوبر

القاهرة ـ أ.ش.أ: قررت محكمة جنايات جنوب القاهرة برئاسة المستشار محمد رضا شوكت، تأجيل إعادة محاكمة حبيب العادلي وزير الداخلية الأسبق، في قضية اتهامه بالتربح وغسيل الأموال بما قيمته نحو 5 ملايين جنيه، إلى جلسة 9 أكتوبر المقبل، وجاء قرار التأجيل حتى يتسنى للجنة خبراء وزارة العدل، المنتدبة من جانب المحكمة، الانتهاء من وضع تقريرها في شأن عقد البيع الخاص بالأرض موضوع الاتهام وتقدير ثمنها، وبيان ما إذا كان قد تم بيعها بالسعر الحقيقي من عدمه، وإيداع التقرير لدى المحكمة. وكان الدفاع عن العادلي قد طالب المحكمة بجلسة اليوم بتمكينه من الاطلاع على تقرير الخبراء، غير أن المحكمة أفادت بعدم تسلمها التقرير حتى الآن، وأصدرت قرارها المتقدم بالتأجيل. وتأتي إعادة محاكمة العادلي في ضوء الحكم الصادر من محكمة النقض والتي كانت قضت في شهر مارس الماضي، بإلغاء الحكم الصادر من محكمة الجنايات بمعاقبته بالسجن المشدد لمدة 12 عاما إثر إدانته في تلك القضية.

انقسام حاد في واشنطن حول المساعدات لمصر

القاهرة ـ وكالات: حالة انقسام حادة تشهدها العاصمة الأميركية واشنطن بين مؤيدين ورافضين لوقف المساعدات الأميركية العسكرية.هذا ما كشف عنه استطلاع أجرته «بوابة الشروق» لآراء عدد من الخبراء في الشأن المصري، في ضوء ارتباك السياسة الأميركية تجاه مصر منذ عزل الرئيس السابق د.محمد مرسي، يوم 3 يوليو الماضي. ولم تعتبر إدارة الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، قيام وزير الدفاع، القائد العام للجيش، الفريق أول عبدالفتاح السيسي، بمشاركة قوى سياسية ودينية، بعزل مرسي، «انقلابا عسكريا»، وإلا اقتضى ذلك التوصيف منها وقف جميع مساعداتها لمصر، ما عدا الإنسانية منها.

وبحسب «خدمة أبحاث الكونغرس»، المركز البحثي الرسمي للمؤسسة التشريعية الأميركية، أنفقت واشنطن 650 مليون دولار من قيمة مساعدات هذا العام العسكرية لمصر البالغة 1,3 مليار دولار، فيما يبقى مبلغ 584,2 مليون دولار مودعا في حساب بنكي بنيويورك لم يتم انفاقه ولا تخصيصه حتى الآن، بينما لم يتم التصرف في أموال المساعدات الاقتصادية الـ241 مليون دولار لهذا العام. مع ذلك الوضع، يرى الجنرال جيمس ماتيس، القائد السابق للقيادة المركزية للجيش الأمريكي التي تقع مصر في نطاقها الجغرافي، أن «احتياج واشنطن العسكري للقاهرة كبير ومهم للغاية.. نحتاج قناة السويس، نحتاج أن يلتزم المصريون باتفاقية السلام مع إسرائيل، وأن يسمحوا لنا باستخدام المجال الجوي المصري، ونحتاج تعاونهم في مكافحة الإرهاب وجماعات العنف، التي تمثل تهديدا أمام انتقال مصر الديموقراطي وللمصالح الأميركية في الوقت نفسه». فيما يرى المفكر الأميركي البارز، والتر راسيل ميد، أو «أوباما تبنى استراتيجية فاشلة في الشرق الأوسط، وأبعدت حساباته السياسية الخاطئة الولايات المتحدة عن أهم حلفائه بالمنطقة، ومنهم الجيش المصري». ومضى ميد قائلا إن «استراتيجية أوباما ارتكزت على الاعتماد على تيار الاعتدال الإسلامي، كجماعة الإخوان المسلمين بمصر، معتقدا أن الإسلاميين يمكن أن يسهموا في التحول الديمقراطي وتحسين الظروف المعيشية، لكنها استراتيجية تعاني قصورا تجلت ملامحه في تعاظم أزمات دول المنطقة.. وما عزل مرسي إلا استعادة من جانب المؤسسة العسكرية لشكل ومعالم الدولة، الذي أسس له الجيش بعد ثورة 1952».

لذا ينصح جون بولتون، السفير الأميركي السابق في الأمم المتحدة، إدارة أوباما بـ «دعم الجيش المصري، للحيلولة دون إهدار استثمار واشنطن في هذا الجيش خلال العقود الثلاثة الماضية». واعتبر بولتون أن «النزاع في مصر لا يمكن حله عبر تسوية سلمية في إطار حكومة منتخبة، لأن الإخوان ليسوا حزبا سياسيا، وإنما أيديولوجية مسلحة تطلق النار على معارضيها، وتحرق الكنائس، وهم يتحملون مسئولية ما يحدث لهم». كما بعث «مجموعة العمل حول مصر»، وتضم عددا من أبرز خبراء الشأن المصري في واشنطن، بخطاب إلى أوباما، تطالب فيه بضرورة وقف المساعدات العسكرية. وترى المجموعة أنه «رغم الأخطاء التي ارتكبها الرئيس السابق د.محمد مرسي، وجماعة الإخوان المسلمين خلال حكمهم مصر لمدة عام واحد، ورغم تشجيع بعض أعضاء الجماعة على العنف، إلا أن ما قامت به قوات الأمن المصرية كان غير ضروري، ولا يمكن تبريره».